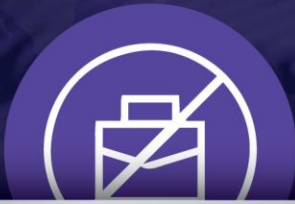




منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

التزام الأردن بالحد من عدم المساواة: مؤشرات إيجابية لعام 2024

شباط 2025



ورقة
سياسات



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الإستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو إستراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

لتقييم الدراسة



يسر منتدى الإستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميهِ للاستفادة منه والاقتراس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الإستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

جدول المحتويات

1. المقدمة: 4
2. الإطار العام لمؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة 2024: 5
3. نتائج مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة لعام 2024: 6
4. الاستنتاجات والتوصيات: 11

1. المقدمة:

يشير مفهوم "عدم المساواة" إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص داخل المجتمع، كتوزيع الدخل، والثروة، والتعليم، والصحة. كما يمكن أن يظهر بأشكال مختلفة، مثل عدم المساواة الاقتصادية (الاختلافات في الدخل أو الثروة)، وعدم المساواة الاجتماعية (الاختلافات في الوصول إلى الخدمات أو الفرص والحصول عليها).

ويؤدي عدم المساواة إلى كبح النمو الاقتصادي، فعندما يفتقر جزء كبير من السكان إلى فرص عمل عادلة أو تعليم جيد أو رعاية صحية ملائمة، فإن ذلك يحد من إمكانات القوى العاملة، ويقلل من الإنتاجية الكلية. ومن الممكن أيضًا أن يؤدي إلى تآكل الثقة داخل المجتمع، سواء في المؤسسات، أو بين الأفراد، كما يقوّض التماسك الاجتماعي، والشعور الجماعي بالانتماء.

بالمحصلة، يؤدي عدم المساواة إلى تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. لذا، فإن معالجة عدم المساواة تسهم في تكوين مجتمع أكثر استقرارًا وازدهارًا وانسجامًا.

في ذات السياق، فقد تضمنت أهداف التنمية المستدامة 2030 الهدف العاشر "الحد من عدم المساواة" داخل البلدان وفيما بينها. ونظرًا لأهميته، تصدر منظمة أوكسفام مؤشرًا دوريًا يقيس مدى "الالتزام بالحد من عدم المساواة" من قبل دول العالم. وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية، هي: "الإنفاق على الخدمات العامة"، و"التصاعدية الضريبية"، و"حقوق العمل والأجور".

ولأهمية هذا الموضوع، يسلط منتدى الإستراتيجيات الأردني الضوء على هذا التقرير من خلال ورقة سياسات تتضمن ثلاثة أهداف رئيسية:

1. توضيح الإطار العام لمؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة.
2. تحليل أداء الأردن النسبي في المؤشر.
3. تقديم بعض التوصيات للحد من عدم المساواة.

2. الإطار العام لمؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة 2024:

يقيس المؤشر مدى التزام الدول في الحد من عدم المساواة وفق ثلاثة محاور رئيسية، هي:

1. **محور الإنفاق على الخدمات العامة:** يقيس مدى الالتزام الحكومي بالإنفاق على ثلاثة قطاعات أساسية، هي: التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية للحد من عدم المساواة.
2. **محور تصاعدية الضرائب:** يقيس مدى التزام الحكومات بتصميم وتبني نظام ضريبي عادل وتكافلي وتصاعدي وفق الدخل.
3. **محور حقوق العمال والأجور:** يقيس مستوى الحماية القانونية للعمال.

ويتم تحليل مدى التزام الحكومات في كل محور، من خلال قياس أدائها على ثلاثة مستويات:

1. **الإطار العام للسياسات والتشريعات** التي تم تبنيها في كل محور.
2. **نطاق تطبيق** السياسات ومدى تنفيذها وتغطيتها على أرض الواقع.
3. **الأثر الاقتصادي والاجتماعي** للسياسات في الحد من التفاوت في الدخل.

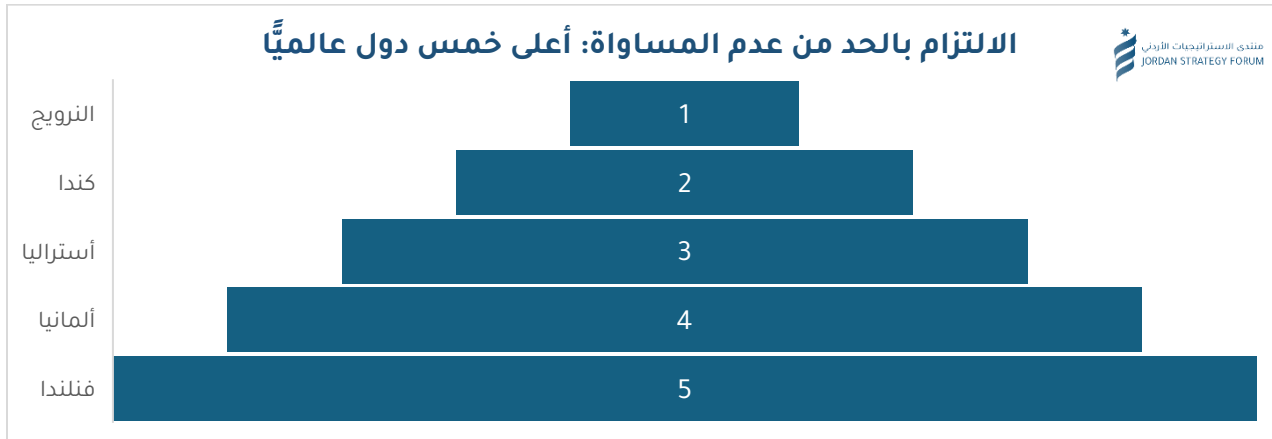
الإطار التحليلي لمؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة

حقوق العمال والأجور	التصاعدية الضريبية	الإنفاق على الخدمات العامة	
<ul style="list-style-type: none"> • جهود الحكومات في حماية العمال من خلال التشريعات وتنفيذها: • حقوق العمال. • حقوق المرأة في سوق العمل. • الحد الأدنى للأجور. 	<ul style="list-style-type: none"> • هيكل النظام الضريبي لكل من: <ul style="list-style-type: none"> • الضريبة على دخل الأفراد. • الضريبة على دخل الشركات. • ضريبة القيمة المضافة. • الممارسات الضريبية الخاطئة. 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الإنفاق على هذه القطاعات من إجمالي الإنفاق في الموازنة: • التعليم. • الصحة. • الحماية الاجتماعية. 	إطار السياسات
<ul style="list-style-type: none"> • معدلات البطالة. • العمالة الضعيفة/ الهشة. 	<ul style="list-style-type: none"> • كفاءة تحصيل الضرائب عبر ضريبة القيمة المضافة، وضريبة دخل الأفراد، وضريبة دخل الشركات. 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة إتمام التعليم الثانوي بين أفقر 20% من السكان. • التغطية الصحية الشاملة ومستوى الإنفاق الصحي الشخصي. • تغطية أنظمة التقاعد. 	مدى التطبيق
<ul style="list-style-type: none"> • تأثير دخول العمال (الأجور) في الحد من عدم المساواة (معامل جيني). 	<ul style="list-style-type: none"> • تأثير الضرائب في الحد من عدم المساواة (معامل جيني). 	<ul style="list-style-type: none"> • تأثير الإنفاق الحكومي في الحد من عدم المساواة (معامل جيني). 	الأثر الاقتصادي والاجتماعي
معدل الدرجات المتحققة في المحاور الثلاثة			التقييم الإجمالي للمؤشر

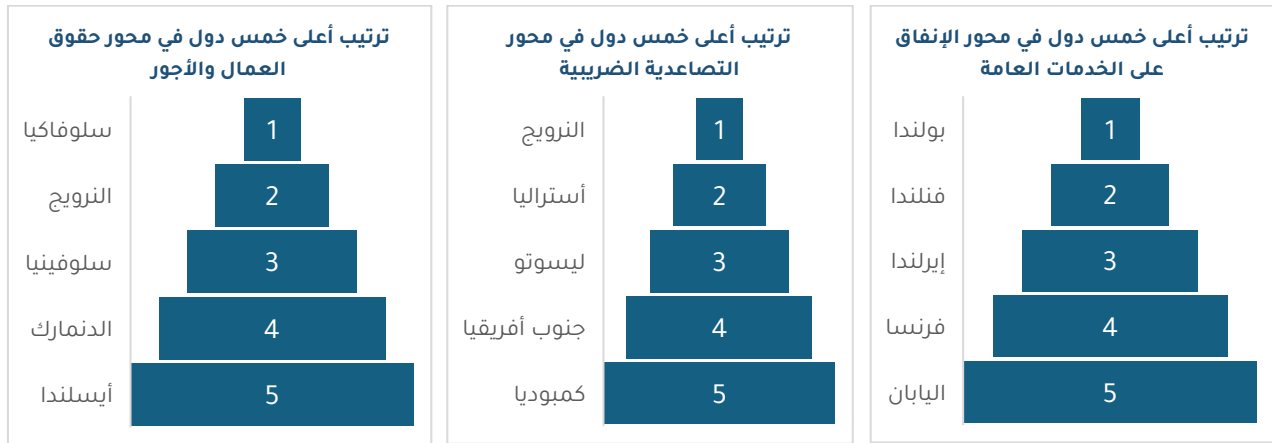
3. نتائج مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة لعام 2024:

استنادًا إلى **مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة لعام 2024**، نستعرض مجموعة من الملحوظات حول الأداء النسبي للأردن مقارنة ببقية دول العالم والمنطقة:

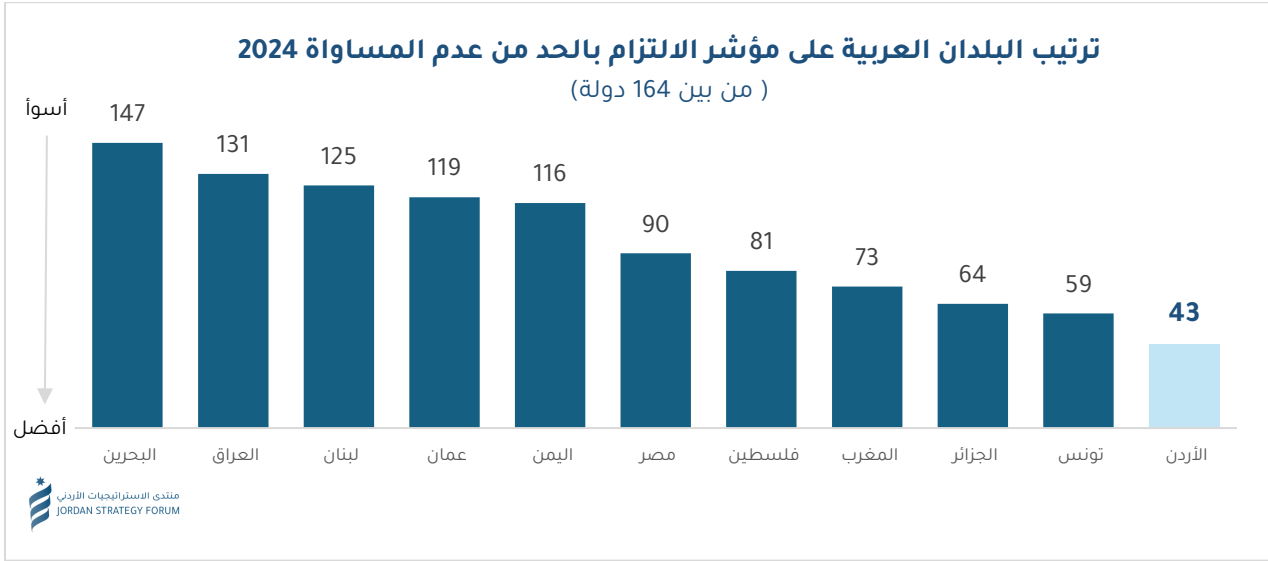
- بينت النتائج على مستوى دول العالم، تصدر كل من **النرويج، وكندا، وأستراليا، وألمانيا، وفنلندا**، المراكز الخمسة الأولى على المؤشر (من بين 164 دولة).



- جاءت بولندا في المرتبة الأولى في الإنفاق على الخدمات العامة، بينما احتلت النرويج المركز الأول في تصاعدية الضرائب، في حين تصدرت سلوفاكيا محور حقوق العمال والأجور.

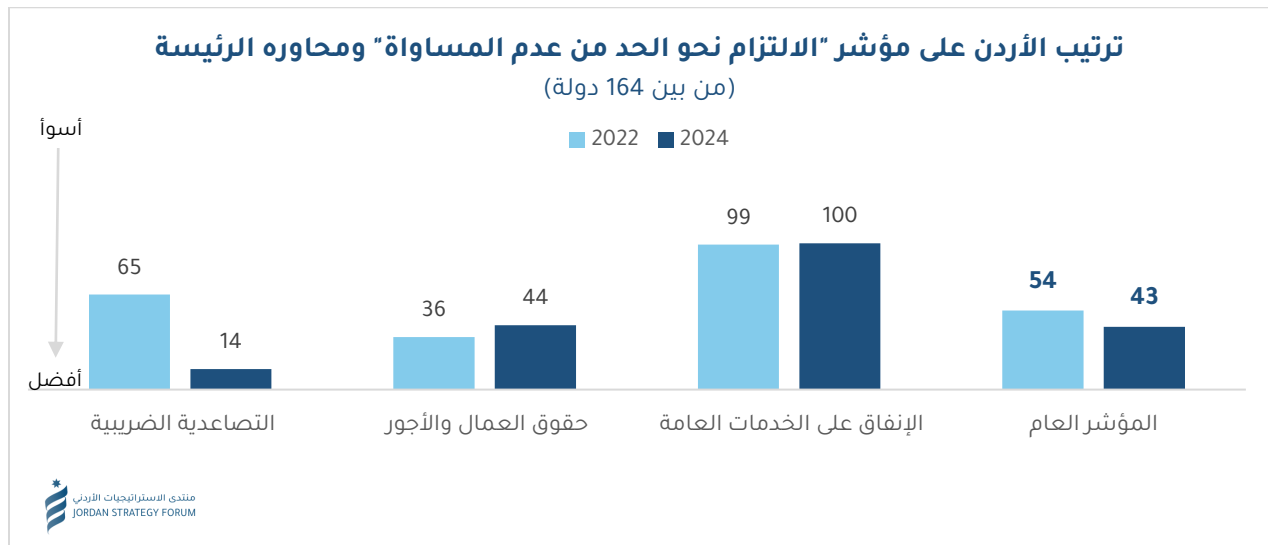


- جاء **الأردن في المرتبة 43** من أصل 164 دولة، **متصدرًا قائمة الدول العربية** في مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة لعام 2024، في حين حلت دولة البحرين في المرتبة 147، وهي الأضعف أداءً بين الدول العربية. كما يُلاحظ أن **الأردن يحتل المرتبة الثانية ضمن 50 دولة من فئة الدخل المتوسط المنخفض** المشمولة في المؤشر.

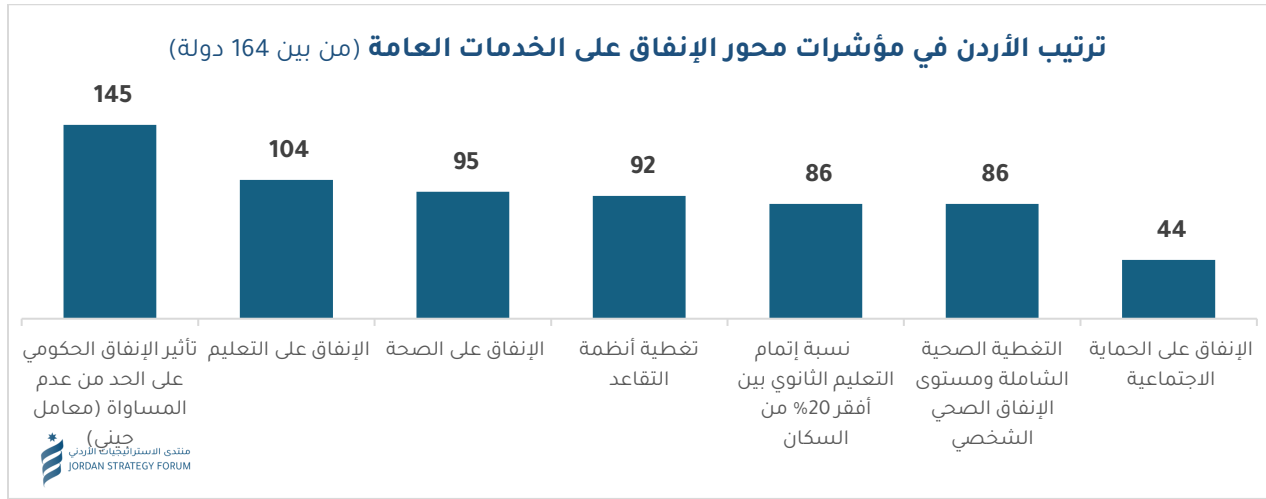


أداء الأردن في مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة

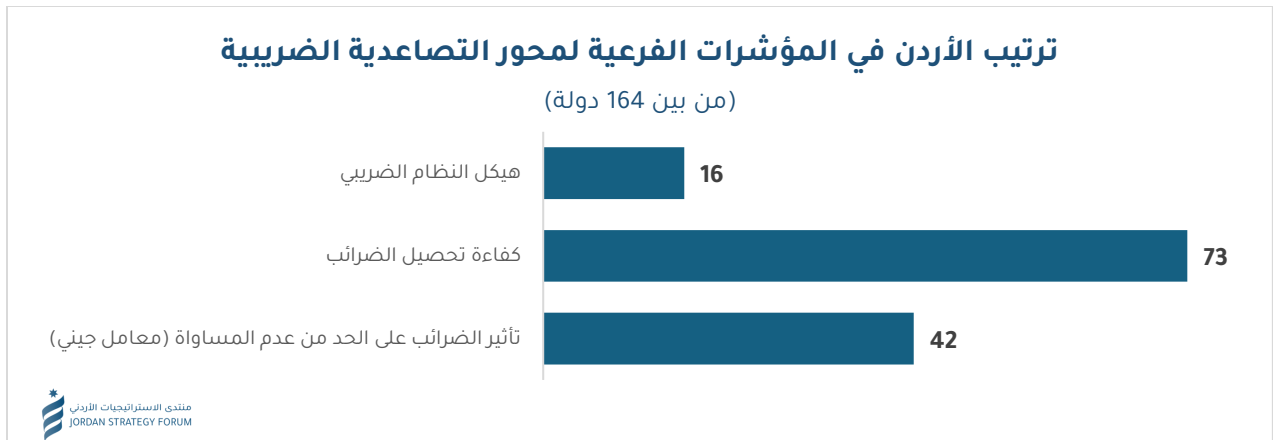
- تحسّن التزام الأردن تحسّناً كبيراً في مؤشر الحد من عدم المساواة، فقد تقدم من المرتبة 54 (من أصل 161 دولة) في عام 2022، إلى المرتبة 43 (من أصل 164 دولة) في عام 2024، ليأتي بذلك من بين الدول العشرين الأعلى تقدماً في المؤشر. ويعود هذا التحسن إلى القفزة التي حققها الأردن في محور "التصاعدية الضريبية"، حيث ارتفع من المرتبة 65 في عام 2022، إلى المرتبة 14 في عام 2024.



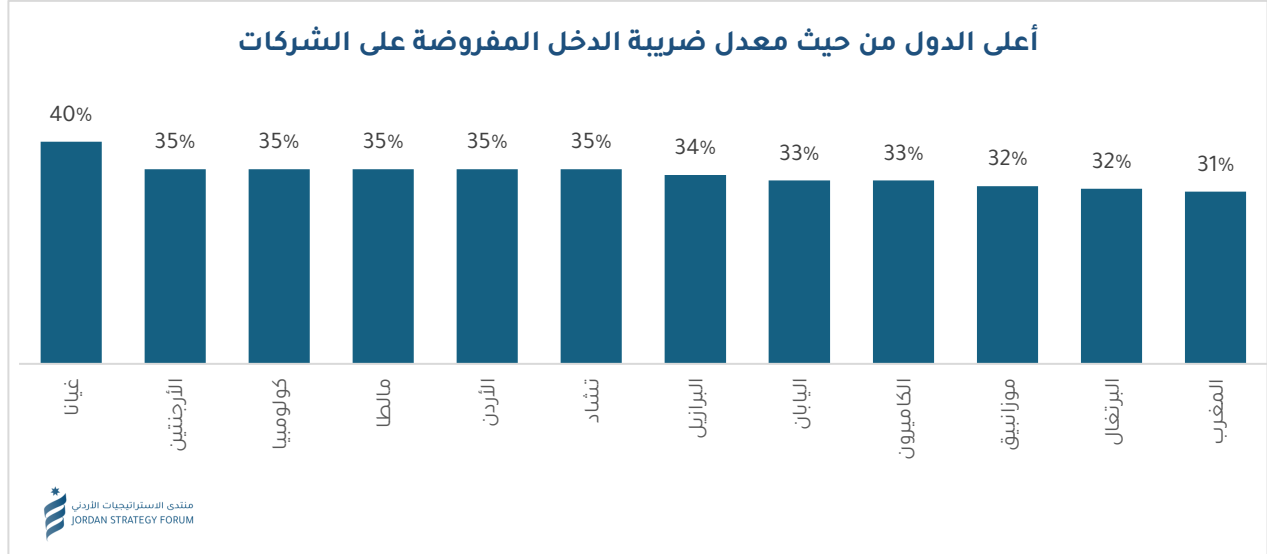
- وعلى الرغم من ارتفاع أداء الأردن الكلي في هذا المؤشر، فإنه جاء في مرتبة متدنية نسبياً ضمن **محور الإنفاق على الخدمات العامة**. حيث سجل تراجعاً في المؤشرات الفرعية الآتية: الإنفاق العام على "التعليم والصحة"، و"نسبة إتمام التعليم الثانوي بين أفقر 20% من السكان"، و"التغطية الصحية الشاملة ومستوى الإنفاق الصحي على الصحة"، و"تغطية أنظمة التقاعد"، وأثر الإنفاق العام على الحد من عدم المساواة (معامل جيني). مما يعكس تحديات هيكلية في محدودية الموارد العامة وتوزيعها.



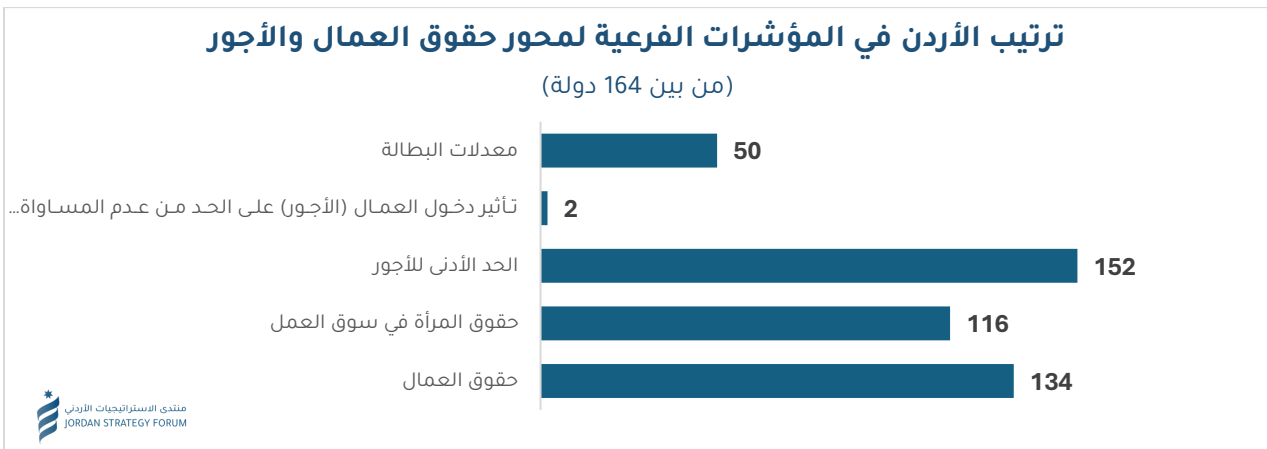
- ويحتل الأردن مرتبة متقدمة في **هيكل النظام الضريبي (المرتبة 16)** ضمن **محور التصاعدية الضريبية**. بينما يأتي في المرتبة 42 من حيث أثر الضرائب على الحد من عدم المساواة. ومع ذلك، فإن أداء الأردن في كفاءة التحصيل الضريبي (مستوى الضرائب المحصلة مقارنة بالإيرادات الضريبية التي من الممكن تحصيلها) يُعَدّ متواضعاً نسبياً (المرتبة 73).



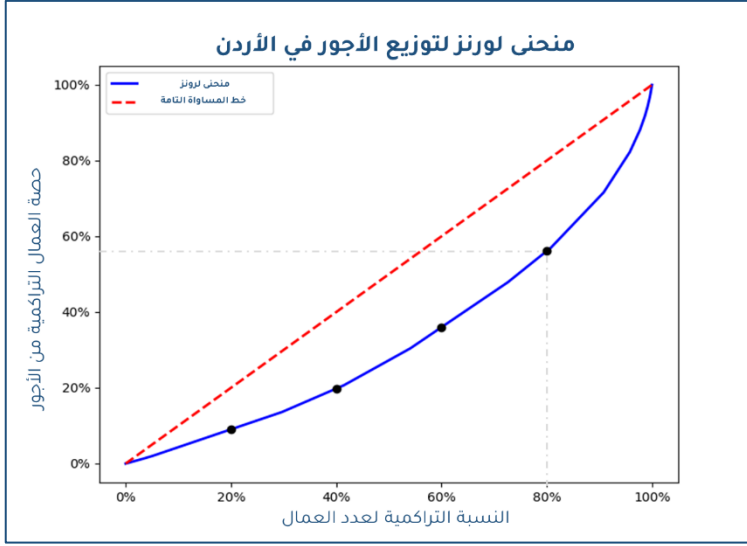
ويشير التقرير إلى أن الأردن يُعد من بين الدول العشر الأعلى، من حيث معدل ضريبة الدخل المفروضة على الشركات، والتي تصل إلى 35%.



أما في محور حقوق العمال والأجور، فقد جاء الأردن في المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر أثر دخل العمال (الأجور) على الحد من عدم المساواة (معامل جيني). ومع ذلك، فقد سجل الأردن ترتيباً متديباً في عدة مؤشرات فرعية، من بينها الحد الأدنى للأجور (كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وحقوق العمال (مدى حماية التشريعات لحقوق العمل والتنظيم النقابي وتطبيقها على أرض الواقع)، وحقوق المرأة في سوق العمل (المساواة في الأجور، وعدم التمييز في التوظيف، ومتوسط مدة إجازة الأمومة المدفوعة). علماً بأن هذا التقرير قد صدر قبل القرار الأخير الخاص بزيادة الحد الأدنى للأجور.



ولتأكيد الجزئية المهمة المتعلقة بتقدم مرتبة الأردن في مؤشر أثر دخل العمال (الأجور) على



المصدر: تحليل منتدى الإستراتيجيات الأردني بالاستناد إلى بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2023، وباستخدام برمجية Python 3.13.

الحد من عدم المساواة (معامل جيني)، قام منتدى الإستراتيجيات الأردني باحتساب مؤشر جيني للأردن - وفق منهجية Lorenz Curve. حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة المؤشر للأردن 0.34 (أي أن توزيع الأجور في الأردن يتسم بمستوى جيد من العدالة). وبمعنى آخر: بينت النتائج أن 80% من إجمالي العاملين المشتركين في الضمان الاجتماعي يتقاضون ما نسبته 56% من إجمالي الأجور في الأردن عام 2023.

في المقابل، بينت نتائج تقرير "مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة 2024"، بأن معامل جيني لحوالي 70% من البلدان المشاركة في التقرير قد بلغ حوالي 0.4 أو أكثر. وأشار أيضاً إلى تفاقم التفاوت في دخل العمل من الأجور في أكثر من نصف البلدان المشمولة في مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة لعام 2024 مقارنةً بتقرير عام 2022.

كما سلط تقرير "مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة 2024" الضوء على عدة استنتاجات متعلقة بسياسات وبرامج المؤسسات الدولية المقدمة إلى الدول متوسطة الدخل، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان من أهمها:

1. أن "94% من الدول التي لديها برامج مع البنك الدولي، و95% من الدول التي تخضع لبرامج صندوق النقد الدولي قد خفضت حصص الإنفاق في موازنتها على التعليم، والصحة، وأو الحماية الاجتماعية، منذ آخر إصدار لمؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة في عام 2022".
2. أن "سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا تزال تساهم في زيادة مستويات عدم المساواة في الدول عوضاً عن الحد منها، وأن على كلاً من المؤسساتين بذل المزيد من الجهود لسد هذه الفجوة".
3. أن "البنك الدولي بحاجة إلى تعزيز جهود الدول نحو تقديم الخدمات الاجتماعية العامة المجانية، والتوسع في العمل على عدالة الضرائب وتصاعديتها وفق مستويات الدخل، والاضطلاع بدور استباقي في تعزيز حقوق العمال والحد الأدنى للأجور".

4. الاستنتاجات والتوصيات:

بهدف البناء على المرتبة المتقدمة التي أحرزها الأردن عالمياً في مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة لعام 2024، يوصي منتدى الإستراتيجيات الأردني بضرورة العمل على:

- تعزيز نسب الإنفاق العام بحيث لا تقل عن 20% على التعليم، و15% على الرعاية الصحية من إجمالي الإنفاق العام، وفق الممارسات العالمية.
- تضمين الخطط الوطنية بمستهدفات واقعية ومحددة زمنياً لتحقيق المزيد من الحد من عدم المساواة، ومن أهمها السعي لتحقيق معامل جيني للدخل، بحيث يكون أقل من 0.3، و/ أو نسبة بالما (Palma Ratio) لا تتجاوز 1.
- مراجعة وإنفاذ القوانين والقرارات المتعلقة بالعمالة والنقابات العمالية، وبالأخص تلك المعنية بعمل المرأة، والأجور، وحقوق العمال.
- إعادة النظر بمستويات الضريبة على الشركات؛ لتحفيز البيئة الاستثمارية، وتشجيع التوسع في الأعمال، بحيث تكون عادلة ومنافسة مقارنة مع الدول التي نجحت في استقطاب الاستثمارات وتوطينها.

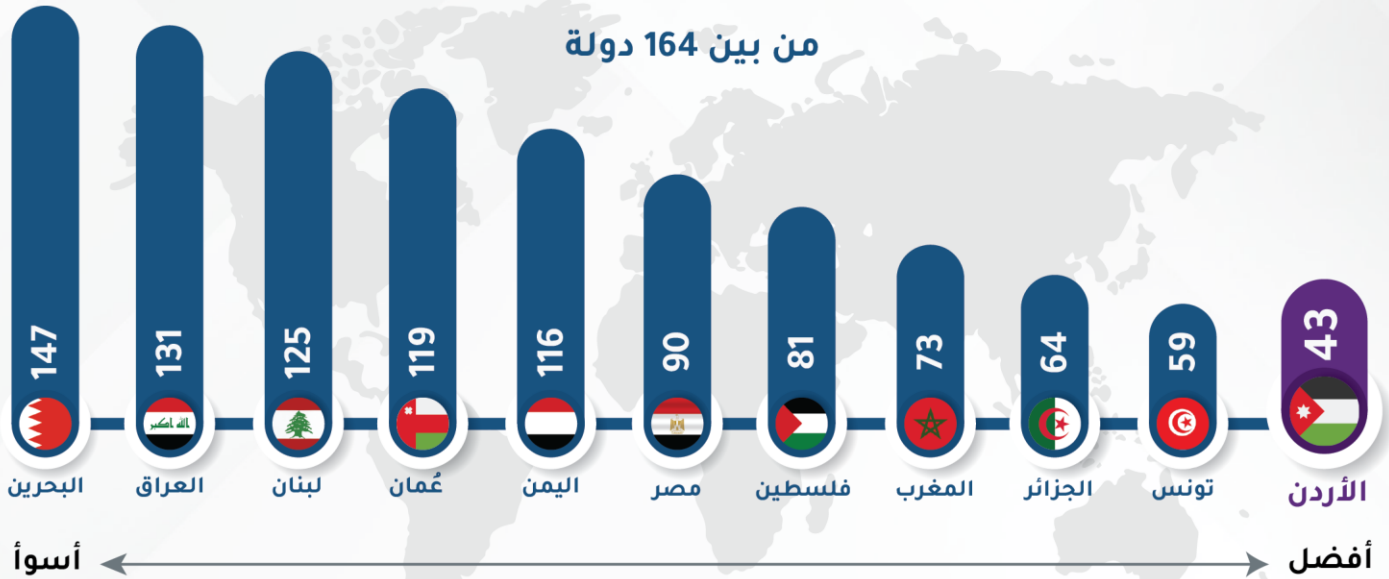
أما فيما يتعلق بتوصيات **تقرير أوكسفام** "الالتزام بالحد من عدم المساواة 2024" إلى المؤسسات الدولية ("**البنك الدولي**" و"**صندوق النقد الدولي**")، عند تنفيذ برامجها الموجهة إلى الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، فقد تلخصت بما يأتي:

1. "دعم السياسات المحلية، وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأثر الأكبر على مستويات المعيشة، لضمان تحقيق سياسات أكثر عدالة وشمولاً".
2. "العمل، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، على إنتاج ونشر واستخدام بيانات منهجية حول تأثير السياسات المالية العامة على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، بما يسهم في تعزيز الشفافية، ودعم عملية صنع القرار القائم على الأدلة".
3. "دعم الخطط الوطنية التي تبنتها الحكومات لخفض عدم المساواة، وأن يكون هذا الهدف المحور الرئيس في سياسات دعم النمو والاستقرار والتنمية، من خلال إعطاء الأولوية له في برامج الإقراض، والمساعدات التقنية، والأبحاث الاقتصادية".
4. "يتعين على المجتمع الدولي، بقيادة مجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، اتخاذ الإجراءات العاجلة لتخفيف أعباء خدمة الدين العام على الدول ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، ومنها الأردن، وذلك من خلال **خفض أسعار الفائدة العالمية، وتقليل تكاليف الاقتراض، إضافةً إلى إعادة جدولة الديون طويلة الأجل أو إلغائها. وهذه الإجراءات من شأنها أن تساعد تلك الدول على تحقيق مستويات أعلى من المساواة.**"

يستخدم مؤشر "الالتزام بالحد من عدم المساواة" ثلاثة محاور رئيسية لقياس مدى التزام الدول هي: محور الإنفاق على الخدمات العامة، ومحور التصاعدية الضريبية، ومحور حقوق العمال والأجور

ترتيب البلدان العربية على مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة 2024

من بين 164 دولة



ترتيب الأردن وفق مؤشر الإلتزام بالحد من عدم المساواة ومحاوره الرئيسية

من بين 164 دولة



محور الإنفاق على الخدمات العامة من بين 164 دولة



محور التصاعدية الضريبية من بين 164 دولة



محور حقوق العمال والأجور من بين 164 دولة



تعزيز نسب الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية بحيث لا تقل عن 20% على التعليم، و15% على الرعاية الصحية من إجمالي الانفاق العام، وفق الممارسات العالمية.



تضمين الخطط الوطنية بمستهدفات واقعية ومحددة زمنيا من أجل الحد من عدم المساواة، ومن أهمها السعي لتحقيق معامل جيني للدخل بحيث يكون أقل من 0.3 أو نسبة بالما Palma Ratio لا تتجاوز (1).



مراجعة وإنفاذ القوانين والقرارات المتعلقة بالعمالة والنقابات العمالية، وبالأخص تلك المعنية بعمل المرأة، والأجور، وحقوق العمال.



إعادة النظر بمستويات الضريبة على الشركات؛ لتحفيز البيئة الاستثمارية، وتشجيع التوسع في الأعمال، بحيث تكون عادلة ومنافسة مقارنة مع الدول التي نجحت في استقطاب الاستثمارات وتوطينها.





دعم السياسات المحلية، وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأثر الأكبر على مستويات المعيشة، لضمان تحقيق سياسات أكثر عدالة وشمولاً.



العمل، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، على إنتاج ونشر واستخدام بيانات منهجية حول تأثير السياسات المالية العامة على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، بما يسهم في تعزيز الشفافية، ودعم عملية صنع القرار القائم على الأدلة.



دعم الخطط الوطنية التي تتبناها الحكومات للحد من عدم المساواة، وأن يكون هذا الهدف محور رئيسي في سياسات دعم النمو والاستقرار والتنمية، وإعطائها الأولوية في برامج الإقراض، والمساعدات الفنية، والأبحاث الاقتصادية.



يتعين على المجتمع الدولي، بقيادة مجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، اتخاذ الإجراءات العاجلة لتخفيف أعباء خدمة الدين العام على الدول ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، ومنها الأردن، من خلال خفض أسعار الفائدة العالمية، وتقليل تكاليف الاقتراض، إضافة إلى إعادة جدولتي الديون طويلة الأجل أو إلغائها.



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة



www.jsf.org

www.jsf.org  [/JordanStrategyForumJSF](https://www.facebook.com/JordanStrategyForumJSF)  [@JSFJordan](https://twitter.com/JSFJordan)